

اقتصاد

مقال

رؤية اقتصادية لدعم القطاع في وقت حرج
وزير الصناعة: ما يهّمنا الإستقرار المالي

احتلت الصناعة الوطنية الاهتمام الاقتصادي من جميع المعنيين، اقناعاً منهم بضرورة ان يتحول الاقتصاد من ريعي الى منتج. الانظار باتت مشدودة اليوم الى ما يمكن ان تحققه استعادة عافية الصناعة للاقتصاد الوطني، لاسيما وان هوية لبنان السياحية والخدماتية التي وسم بها طويلا لا تغيب عن بال واضعي الاستراتيجيات الاقتصادية

تكمّن أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في لبنان، في فقدان سياسة حماية هذه الصناعة من المنافسة غير المتكافئة مع صناعات الدول الاخرى، واقتحام هذه الصناعات الاسواق المحلية واغراقها، اضافة الى التكاليف الاضافية التي تثقل كاهل الصناعي، من الكهرباء الى المولدات والمحروقات والاتصالات، بحيث تزيد هذه الكلفة اضعافا عما هي عليه في بعض الدول المجاورة على الصعيدين الاقليمي والدولي. اذا كانت السمة المميزة لتاريخ الصناعة في لبنان هي النهوض بعد كل كربة، والقدرة على البقاء والاستمرار والتكيف مع مختلف الظروف، يبرز في هذه المرحلة سؤال ملح: هل تستطيع هذه الصناعة تجاوز المحنة التي تعاني منها في ظل تردي الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان والنهوض مجددا للقيام بدورها؟

وزير الصناعة عماد حب الله اكد لـ"الامن العام" ان من اهداف الرؤية الاقتصادية التي اطلقها رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي بمعدل 2% سنويا، اطلاق صناعات جديدة كصناعة المعرفة، تأمين فرص عمل للبنانيين، دعم قطاعات القيمة التفضيلية كالصناعات الزراعية.

■ اطلقت رؤية وخطة تهدف الى دعم الصناعة الوطنية لكن تنفيذها يحتاج الى سنوات، في حين ان المطلوب اليوم خطة انقاذية سريعة مداها بين 3 او 4 اشهر لانهاض الصناعة مجددا؟
□ الخطة الموضوعية خمسية. لكي تنهض



وزير الصناعة عماد حب الله.

السياسيين ونظرة اللبنانيين الى منتجات مصانعنا. عدد كبير من المستهلكين لديهم هوس بكل منتج اجنبي، لذا من الضرورة لفت انتباه المستهلك الى ان المنتج الصناعي اللبناني جيد ويتمتع بمواصفات عالمية معتمدة، وهذا الامر يدعم ايضا عملية تسريع الانتاج.

■ اي خطة للتطوير الصناعي لا بد من ان تحتاج الى استثمارات جديدة سواء من افراد او صناديق او مؤسسات دولية. هل تعتقدون ان عدم الاستقرار السياسي المتماذي والمواقف الدولية تجاه لبنان مؤشرات لا تساعد على استقطاب الاستثمارات وكيف ترون الحل؟

□ الاستقرار السياسي موجود والاستقرار الامني جيد. ما يهّمنا هو الاستقرار المالي، والحكومة تسعى الى تأمين ذلك عبر العمل مع المصرف المركزي لتأمين السيولة لكي تتمكن من الانطلاق مجددا.

■ دعم الصناعة تحدثتم عنه وهو بقيمة 300 مليون دولار. هل وضعت آلية لهذا الدعم وهل يوشر العمل بها؟

□ وضعت الآلية بالتعاون مع مصرف لبنان لكنها عملية التنفيذ لم تبدأ بشكل فاعل لأن المصارف لم تلتزمها. تتركز جهودنا حاليا على اتصالات مكثفة مع المصرفيين المعنيين للاسراع في وضع الآلية موضع التنفيذ قريبا.

■ كيف يمكن ان تساهم الصناعة في وضعها الحالي كما اعلنتم في الخطة، في الانتاج القومي بمعدل 2% سنويا؟ ما هي العناصر المعتمدة لتحقيق هذه النسبة؟

□ تحقيق معدل 2% من الدخل القومي ليس امرا صعبا. فقطاع الصناعات الغذائية يمكن ان يوفرها بسرعة، لأن عناصر الانتاج الزراعي متوافرة من الاراضي الخصبة في البقاع وعكار، وفي استطاعتنا المساهمة في تنميته عبر العمل المشترك بين وزارتي الصناعة والزراعة لانعاش الزراعة وتأمين

سعر صرف الليرة
بين السلبيات والإيجابيات

سعر صرف العملة هو من اكثر المؤشرات دقة على التقلبات السياسية والاقتصادية والصراعات والحروب، ويمثل مرآة عاكسة لمدى استقرار او اختلال الاوضاع في اي بلد في العالم.

ولأن لبنان يعتمد على الواردات لتغطية كل حاجاته من السلع الاستهلاكية والغذائية، فقد اربك الانهيار المتسارع لعملته الوطنية المواطنين، ودفع المؤسسات التجارية الكبيرة الى احتكار سلعها، فيما اشتعلت الاسعار بصورة مهولة. وقد زادت تاليا اسعار سلة الغذاء في حدها الأدنى بما لا يقل عن 50%، بينما بات اللبنانيون يعيشون في هذه المرحلة اسوأ ايامهم الاقتصادية.

من اجل مواجهة الازمة النقدية، اتخذ مصرف لبنان عددا من الاجراءات، لكنها لم تثمر. استمرت موجات ارتفاع الاسعار تتلاحق بفعل التلاعب بسعر الصرف، فتدخل القضاء لوقف هذه الموجات والقي القبض على من ساهم في التلاعب بسوق القطع. واكدت الهيئات الاقتصادية التي تعقد اجتماعات متلاحقة على ان مئات المؤسسات اقفلت او هي على طريق الاقفال، بينما رأّت جمعية التجار ان الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان وجمعية المصارف اثرت سلبا على مختلف القطاعات، وان استمرار الازمة سيؤدي الى انهيار اكبر فيما ستنتقل البلاد من حال الانكماش الى حال الركود.

ترتفع امام الصورة الضبابية في المشهد السياسي في لبنان يوما بعد يوم، صرخة ستكون لها تداعيات كارثية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية بعد تهديد بعض المدارس بالاقفال نتيجة تراجع مداخيل الاهالي، وعدم القدرة على تأمين رواتب الاساتذة والمعلمين.

كما يجمع الخبراء على ان الازمة قد تؤدي الى الانهيار الشامل، ما لم يتم الاتفاق على خطة الحكومة التي تناقش حاليا مع صندوق النقد الدولي بجدية لمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية، واخراج لبنان من هذا المأزق.

وقد رصدت جمعيات اهلية حالات من العجز والتشاؤم تسود بين اللبنانيين خوفا من السقوط في حفرة ازمت اعظم، خصوصا وانهم يجدون صعوبة في تحمّل تكاليف المصاريف الاساسية، مثل الغذاء والدواء وبيع استهلاكية اخرى. وبحسب جمعية حماية المستهلك، فان عائلة مكونة من خمسة افراد باتت تحتاج الى مليون وخمسمئة الف ليرة شهريا من اجل الطعام فقط.

يبدو ان للازمة المالية ايجابيات لدى الحكومة. من الناحية الاقتصادية، يمكن ان تستفيد من سعر الصرف لتخفيف عبء القطاع العام والذي تمثل رواتبه حوالي 60% من واردات الدولة، وتاليا فان تخفيف هذا العبء سيساعد على خفض عجز الموازنة لاحقا. لكن الامر يحتاج الى خطة اقتصادية تعمل الحكومة على اقرارها.

من جهة اخرى، ادى انخفاض سعر الليرة الى انخفاض الدين العام اللبناني اكثر من 60% بالليرة اللبنانية، ما سيؤثر بطبيعة الحال على كلفة خدمة الدين العام.

كذلك سيساعد ارتفاع سعر صرف الدولار على تحفيز الانتاج المحلي، لاسيما الزراعي والصناعي، وسيخفض حتما فاتورة الاستيراد، وهذا ما حصل فعلا خلال الاشهر الثلاثة المنصرمة.

على الرغم من كل ما يجري، يؤمل في ان تعبر الخطة الاقتصادية للحكومة بعد ادخال التعديلات المطلوبة عليها، مسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فتؤسس الدولة لاحقا سلم عمل اكثر شمولية تشارك فيه كل الفعاليات الوطنية.

اقتصاد



ساعدنا مصانع على عدم الاقفال والتنسيق قائم بيننا وبين وزارة العمل.

□ تمثيت على الجميع اعلام الوزارة عن اسباب الاقفال. استطعنا مساعدة العديد من المصانع على عدم الاقفال والتنسيق قائم بيننا وبين وزارة العمل، ولن استبق النتائج قبل اقرار الخطة في وقت قريب.

■ تحدثتم عن دعم صناعة المعرفة والصناعات الغذائية. ماذا عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي هي على امتداد الوطن؟

□ الخطة التحفيزية التي اقرت، قسم كبير منها هو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقسم آخر لدعم المؤسسات الصغيرة جدا.

■ ماذا عن بنك الاستثمار الصناعي؟ □ مقومات القرار اصبحت جاهزة والتوجه حاليا لإيجاد مصارف متخصصة.

ع. ش

■ ما هو دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز الصادرات الصناعية الى الخارج، وكيف سيتم تفعيلها؟

□ لا ادعي حل الامور بطريقة سحرية. وزارة الخارجية اليوم لها مشاغلها ان لجهة الدول المانحة او لجهة وباء كورونا. عملنا قائم على تفعيل الدبلوماسية التجارية ونأمل في ان تظهر النتائج خلال الشهرين المقبلين.

■ ما هي تقديراتكم لحجم خسائر الصناعة في ظل وباء كورونا؟

□ ويا للأسف لا املك الاحصاء الشامل والكامل. لدي بعض الارقام لكنها غير كافية، من دون ان ننسى ان هناك بعض الصناعات التي تعمل من دون تراخيص رسمية.

■ كيف سيتم تعويض المؤسسات الصناعية التي اقفلت؟

الكهرباء بصورة مستدامة خلال ستة اشهر او مع نهاية السنة. اما العناصر الاخرى فهي وارداة ضمن سياق المدن الصناعية التي وردت في الخطة وهي تحتاج الى وقت. اما بالنسبة الى الاتصالات من انترنت وغيرها، فوزارة الاتصالات تؤمنها بشكل مقبول وتعمل على تحسينها.

■ يمكن مساعدة الصناعة من خلال وقف التهريب ومنع البضائع الاغراقية من الدخول الى الاسواق المحلية. ما هي خطواتكم تجاه هذا الواقع؟

□ عمليات وقف التهريب قائمة بشكل متواصل، وهناك ايضا موضوع التهريب الجمركي. نحن نعمل على حل كل هذه القضايا. ورد في تقرير وزارة الداخلية ان 92% من المعابر تم اقفالها ويبقى العمل قائما على حل نسبة 8% منها قريبا.

■ اليد العاملة الصناعية تعيش ازمة المنافسة من اليد العاملة الاجنبية والاقليمية. ما هي الاجراءات التي ستتخذونها تجاه هذا الموضوع؟

□ همنا المحافظة على اليد العاملة اللبنانية، لذلك فان التحفيز التي نعمل على اعطاها للصناعيين لها شروطها: اولها المحافظة على اليد العاملة اللبنانية ودعمها، وثانيها سنقوم بعملية احصاء الزامي لكل المصانع تشمل الانواع المنتجة وعدد عمالها اللبنانيين وغير اللبنانيين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الصناعة وهو امر مهم جدا لنا، وكذلك لحماية العمال اللبنانيين.

■ القطاع الصناعي الذي تطمحون الى اتمائه وتطويره يحتاج الى ان يكون منافسا في السوق الداخلية تجاه السلع المستوردة المدعومة من دول المصدر وتلك المهربة. كيف ستؤمنون عناصر هذه المنافسة؟

□ سيتم مراجعة الاتفاقات التجارية الموقعة مع كل البلدان بالإضافة الى اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل. اي اننا لن نسمح بدخول بضائع مدعومة من دولها، من دون ان نتخذ اجراء لحماية منتجاتنا. من المؤكد اننا سنحارب عمليات الاغراق والتهريب، وعملية مراجعة الاتفاقات مهمة جدا لمعرفة اي من الدول يجب التشدد معها.

■ الصناعة تحتاج قبل كل شيء الى توافر تغذية كهربائية مستدامة وبنية تحتية متطورة قوامها الاتصالات السريعة وشبكة مواصلات ونقل مناسبة تساعدها على المنافسة. متى سيتم اتخاذ مثل هذه الخطوات؟

□ لن اخطو اي خطوة غير مدروسة ولن ادعي حل تأمين الكهرباء 24/24. الحكومة ستعمل جهودها لتصحيح نمط الاخطاء التي كانت موجودة سابقا. لن احدد مدة معينة، لكن كل ما استطيع قوله الان هو اننا نعمل على تأمين الكهرباء سريعا. وزارة الصناعة لا تستطيع وحدها ان تعطي وعدا بتأمين

□ كل مستلزماتنا. الوضع المالي لن يسمح لنا بالاستيراد بشكل كبير من الخارج، لذلك سنعتمد على وضعنا الداخلي، وسنقوم بتشجيع المهتمين بالقطاع واعطاء الصناعيين التحفيزات المطلوبة عبر وقف التهريب والقضاء عليه ومحاربة الاغراق في السوق الداخلية، الامر الذي سيساعد صناعتنا على النمو باكثر من 2% في السنة الاولى.

■ تحدثتم في الرؤية عن زيادة الصادرات الصناعية. كيف سيتم ذلك والصناعة تحتاج الى مواد اولية لا يمكنها تأمينها في الوضع المصري القائم والى خفض كلفتها التشغيلية وتسهيل معابر التصدير البرية؟

□ يجب تحديد العناصر التي منعت نمو الصناعة سابقا، منها ارتفاع الكلفة والاتفاقات التجارية المعقودة بين لبنان والخارج، بالإضافة الى ان الخطة الاستراتيجية للدولة اللبنانية لدعم الاقتصاد كانت ريعية وليست انتاجية. بمعنى ان كل عمليات التحفيز التي كانت تجري هدفها الابتعاد من الصناعة، كالفوائد المصرفية المرتفعة التي كانت تقدم الى المودع اللبناني. لذلك كان الاتجاه الى ايداع الاموال في المصارف من دون التوجه نحو الاستثمار في الصناعة او الزراعة، هذه النقطة انتهت. اما العناصر الاخرى للتكلفة التشغيلية والتي كانت سببا في رفع سعر المنتجات الصناعية، فهي الكهرباء والاراضي والعمال والرسوم. انخفاض سعر النفط عالميا قد يساعد حاليا في التخفيف من كلفة الكهرباء، بالإضافة الى اننا نسعى الى خفض كلفتها للصناعيين بنسبة 20%. بالنسبة الى اليد العاملة، فان ارتفاع سعر الصرف سيخفف من كلفتها، اما اسعار الاراضي الصناعية فقد انخفضت بحيث باتت تسمح لنا بانشاء مناطق صناعية وتوفير البنى التحتية لها، ما يساعد الصناعيين على خفض التكلفة. نحن نسعى مع مؤسسة تشجيع الاستثمار "ايدال" لدرس اعطاء الصناعيين اعفاءات على مختلف الرسوم، منها ضريبة الدخل والبناء وخفض كلفة اشتراكات

الضمان الاجتماعي وغيرها من الاعفاءات. هذا الامر سيساهم في اعطاء الصناعة دفعة قوية لخفض التكلفة التشغيلية، وسنفرض اعتماد مواصفات الجودة بشكل دقيق لرفع مستوى منتجاتنا واعطاها علامة الجودة المميزة. كذلك سنشدد الرقابة على كل منتج صنع في لبنان سيصدر الى الخارج او اي منتج سيستورد، لكي يكون مطابقا للشروط والمواصفات الاساسية التي تعتمدها ليينور او تلك المعتمدة في اوروبا واميركا. هذا الامر سيمنح الصناعة المحلية القدرة على الانطلاق مجددا.

■ تحدثتم عن انشاء مدن صناعية، علما ان هذا الموضوع دخل التاريخ مع وزارة الصناعة ولم يتحقق حتى اليوم، فلماذا لا نذهب الى اجراءات سريعة تساعد الصناعي على التوسع والتخفيف من تكلفته كزيادة عامل الاستثمار في بعض المناطق الصناعية الحالية، ما يوفر للدولة عائدات جيدة ويساعد الصناعي على التحرك بشكل افضل؟ □ انا مقتنع بأن تنفيذ المدن الصناعية يحتاج الى وقت، لذلك لحظنا من ضمن الخطة الموضوع ضرورة تنمية المدن الصناعية الموجودة. زيادة عامل الاستثمار من الاقتراحات الموضوعية، ونأمل في ان تقر قريبا لانها تحتاج الى قرار من مجلس النواب.